ليبيا

الجدول 1	2020
عدد السكان، بالمليون	6.9
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	25.4
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3681.2
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[أ]	109.0
العمر المُتوقع عند الولادة، بالسنوات[أ]	72.9
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	75.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2006)؛ متوسط العمر المتوقع (2019).

حققت ليبيا تقدماً كبيراً في عام 2021 على طريق إنهاء صراعها الذي دام عقداً من الزمان والتحرك نحو إعادة توحيد البلاد. وأدى ذلك إلى انتعاش قوي في إنتاج النفط والنشاط الاقتصادي، وترتب على ذلك انتعاش في أرصدة المالية العامة والتجارة والحساب الجاري. ومع ذلك، لا تزال الأُسر تعاني انعدام الأمن الغذائي والفقر وسوء تقديم الخدمات العامة. وتثير التحديات التي تواجه تنظيم الانتخابات الوطنية في ديسمبر 2021 مخاوف بتدهور الحالة السياسية والأمنية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يهدد التقدم نحو السلام والانتعاش.

الظروف والتحديات الرئيسية

شهد عام 2021 نقطة تحول في الصراع الذي تشهده ليبيا منذ عشر سنوات، حيث استمر وقْف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في أكتوبر 2020، وتشكلت حكومة مؤقتة موحدة –هي حكومة الوحدة الوطنية– في مارس. واستعاد إنتاج النفط مستوياته في 2019 (1.2 مليون برميل يومياً)، وأدى تخفيض سعر الصرف في يناير 2021 إلى القضاء إلى حد كبير على الفروق الواسعة والمتزايدة بين أسعار السوق السوداء والأسعار الرسمية.

وشرعت السلطات في بذل جهود لإعادة توحيد المؤسسات العامة المتنازعة في شطري البلاد الشرقي والغربي، وإن بقيت تحديات كبيرة. وتم الانتهاء من إعداد مراجعة مالية للمصرف المركزي في طرابلس وفرع البيضاء؛ لكنَّ الخطوات التالية ضخمة وتتطلب اتفاقاً سياسيّاً على توحيد البلاد تحت مظلة سلطة واحدة لاتخاذ القرار، بالإضافة إلى توحيد الميزانيات العمومية وعملية وضع السياسات والاجراءات التنظيمية والرقابية والعمليات. واستمرت الجهود الرامية إلى اعتماد موازنة موحدة لعام 2021 مدة طويلة، لتكون الموازنة الموحدة الأُولى منذ عام 2014، حيث قدمت حكومة الوحدة الوطنية مشروعات متعددة ورفضها مجلس النواب منذ مارس 2021. ودخلت العملية في دوامة خلافات حول عدة قضايا منها حجم إجمالي الإنفاق، والمشروعات الرأسمالية، والزيادات في الأجور، ورواتب الجيش الوطني الليبي .

واستمرت أزمة السيولة التي طال أمدها في البلاد، وإن كانت الأمور قد شهدت بعض التحسن في عام 2021. وبسبب الصراع وما نجم عنه من تراجع الثقة في القطاع المصرفي، صار الليبيون يفضلون بشدة الاحتفاظ بأموال نقدية خارج البنوك. وأدى ذلك إلى تضاعف حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي كنسبة من المعروض النقدي بمعناه الواسع مرتين تقريبا في عام 2020 مقارنة بعام 2010. غير أن بيانات المسح التي أجرتها المبادرة المشتركة لمراقبة السوق في أبريل 2021 تكشف عن حدوث بعض التحسن في إمكانية الحصول على النقد في الغرب، حيث أفاد 43% من الأُسر التي أُجريت مقابلات معها بقدرتها على سحب ما يكفي من النقد لتلبية الاحتياجات، مقارنة بنسبة 12% في نوفمبر 2020.

وقد أصيبت البنية التحتية الصحية في ليبيا بالعجز في أعقاب عقد من الحرب، مع ما تبع ذلك من تداعيات على قدرة السكان على الحصول على رعاية صحية جيدة في خضم جائحة مستعرة. وتتخلف وتيرة توزيع اللقاحات بشدة في ليبيا مقارنة بنظرائها الإقليميين. فمع نهاية أغسطس لم يتلق اللقاح سوى 15% فقط من السكان بينما حصل 1% فقط على اللقاح بالكامل وهو ما قد يتسبب في تأخير انتعاش النشاط الاقتصادي من جراء تأثير الجائحة.

ويتسم الأمن في ليبيا بالهشاشة، حيث لا يزال العنف والاحتجاجات وأعمال الشغب والاختطاف أموراً شائعةً. ويشكل وجود كثير من أفراد المليشيات والمرتزقة والقوات الأجنبية تهديداً كبيراً للاستقرار.

ويجري حالياً بذل جهود لوضع الإطار القانوني والأساس الدستوري للانتخابات البرلمانية والرئاسية الوطنية. غير أن تباين وجهات النظر والمصالح فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة والميليشيات المتنافسة يؤدي إلى تصاعد التوترات التي يمكن أن تنطوي على مخاطر خروج العملية عن مسارها، أو تأخرها، مع ما لذلك من تداعيات سلبية على مسار ليبيا باتجاه الانتعاش وإعادة الإعمار.

الشكل 1 ليبيا / إنتاج النفط

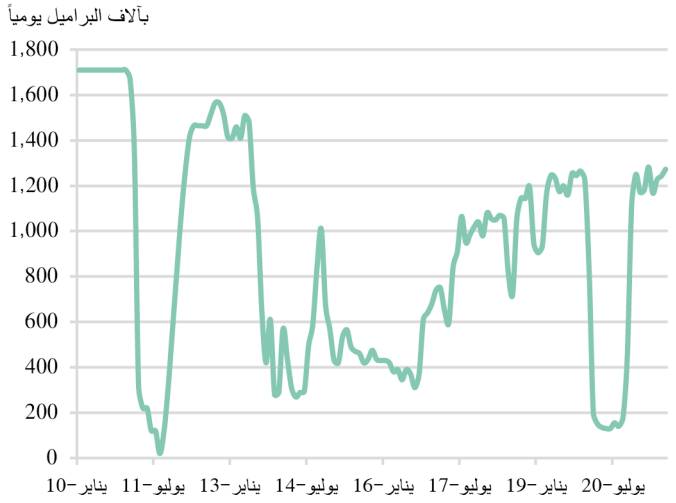

المصدر: منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

الشكل 2 ليبيا / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي

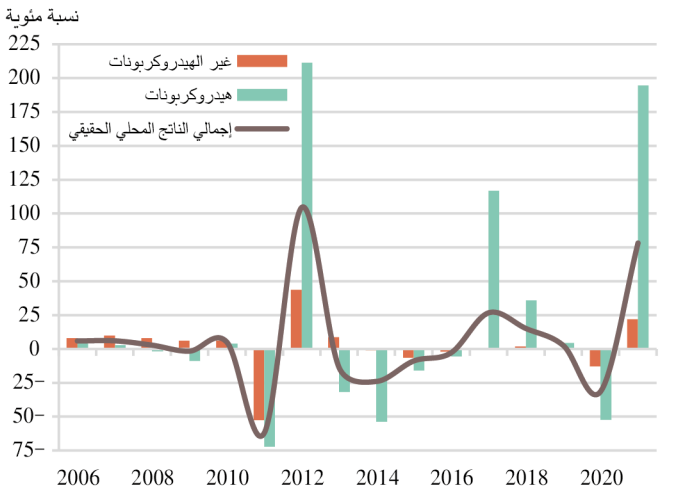

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

أحدث التطورات

في أعقاب انكماش هائل لقطاع الهيدروكربونات في عام 2020، مدفوعاً بتفاقم الصراع وحصار محطات النفط وحقوله، شهد هذا القطاع، والاقتصاد الليبي بوجه عامّ، انتعاشاً كبيراً، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط 1.2 مليون برميل في اليوم خلال النصف الأول من عام 2021، مقارنة بمتوسط قَدْرُه 0.3 مليون برميل في اليوم خلال أول 9 أشهر من عام 2020 و0.9 مليون برميل في اليوم خلال الربع الأخير من العام (الربع الذي رُفع خلاله الحصار النفطي).

لا يزال الليبيون يعانون الفقر وانعدام الأمن الغذائي، حيث أفاد أكثر من نصف الأسر بعدم كفاية دخلها لتغطية المصروفات الأساسية (مسح برنامج الأغذية العالمي–البنك الدولي، أبريل 2021). وعلى الرغم من استقرار أسعار السلع الأساسية في عام 2021، فإن سعر سلة الحد الأدنى من الإنفاق الغذائي التي تلبي الاحتياجات الأساسية [1/] في مايو 2021 كان أعلى بنسبة 12.3 نقطة مئوية مما كان عليه في مارس 2020. ويمكن أن تكون لارتفاع تكاليف الغذاء آثار كبيرة على الأُسر المعيشية الأكثر احتياجاً، وهو ما يدفع الفئات الأقل قدرة على التكيف إلى السقوط في براثن الفقر والجوع. وبالفعل، كشف مسح أجراه برنامج الأغذية العالمي– البنك الدولي في أبريل 2021 أن 14% من الليبيين يعانون عدم كفاية الاستهلاك الغذائي، وبلغت معدلات انعدام الأمن الغذائي أعلاها في الجنوب (19%).

تكشف بيانات المالية العامة للأشهر السبعة الأولى من عام 2021 أن إجمالي الإنفاق بلغ نحو 31 مليار دينار ليبي، وإجمالي الإيرادات 40.6 مليار دينار ليبي. وتتناقض هذه الأرقام، التي تشير إلى وجود فائض في الموازنة لهذه الفترة، تناقضاً حادّاً مع العجز الكبير في المالية العامة المسجل في عام 2020 (64.4% من إجمالي الناتج المحلي). وقد أصبحت خدمة إلتزامات الدولة أسهل عام 2021، حيث قُيِّمت الالتزامات بالدينار الليبي (انخفض سعر الصرف الرسمي بنحو 70% في أوائل عام 2021)، في حين أن الأغلبية العظمى من الإيرادات الحكومية تأتي من صادرات النفط المقوّمة بالدولار الأمريكي.

وفي أعقاب رفع الحصار النفطي في أواخر عام 2020، ومرونة أسعار النفط العالمية، شهدت عائدات صادرات الهيدروكربونات تحولاً صعوديّاً، وهو الأمر الذي انعكس على الميزان التجاري وأرصدة الحساب الجاري. وتكشف بيانات يناير/كانون الثاني – أبريل 2021 عن فائض في ميزان تجارة السلع قدره 4.2 مليارات دولار أمريكي.

الآفاق المستقبلية

إذا حققت العملية السياسية تقدماً إيجابيّاً وبقي الوضع الأمني مستقرّاً، فإن ليبيا ستواصل مسارها نحو التعافي الاقتصادي. وفي الأشهر المقبلة، إذا مضت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإعادة توحيد المؤسسات العامة قُدُماً واستمر إنتاج النفط، فمن المتوقع أن تسجل ليبيا معدل نمو في إجمالي الناتج المحلي يبلغ 78.2% في عام 2021. وبدورها، من المتوقع أن تسجل ميزان التجارة والحساب الجاري فوائض تزيد على 10% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وقد يسجل رصيد المالية العامة فائضاً أيضاً في ضوء الانتعاش القوي في إنتاج النفط وصادراته، وفي أعقاب تخفيض قيمة العُملة (وهو ما أدى إلى خفض تكلفة تمويل رواتب القطاع العام والسلع والخدمات باستخدام عائدات النفط المقومة بالدولار). غير أن هذا سيتوقف على مدى وجود أي انحرافات كبيرة في أنماط الإنفاق مقارنة بالنصف الأول من العام.

وتميل كفة ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية نحو التطورات المعاكسة. وتلوح في الأفق مخاطر تدهور الأوضاع السياسية والأمنية على مدى الأشهر المقبلة في ضوء التوترات المحيطة بالانتخابات وما يتلو ذلك من تشكيل حكومة جديدة. وإذا تحقق هذا الخطر، فمِن شأنه أن يضعف أثر التعافي الاقتصادي المسجل حتى الآن في عام 2021. وسيكون لأي تأثير سلبي لجائحة كورونا على الآفاق الاقتصادية العالمية، ومن ثم على أسعار النفط العالمية، تأثير كبير على الاقتصاد الليبي، وكذلك في حالة تفاقم الأوضاع الوبائية في البلاد.

1/ الحد الأدنى لسلة الغذاء يمثل مجموعة من البنود المعدلة ثقافيا اللازمة لدعم أسرة ليبية مكونة من خمسة أفراد لمدة شهر. ويقاس الحد الأدنى لسلة الغذاء على أساس مبادرة (REACH).

الجدول 2 ليبيا / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2018	2019	2020	2021ت
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	15.1	2.5	31.3-	78.2
الاستهلاك الخاص	3.6	1.7	12.8-	40.7
الاستهلاك الحكومي	0.0	2.7	21.6-	8.1
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	28.8	17.1	12.7-	33.2
الصادرات، السلع والخدمات	32.2	33.6	64.8-	195.0
الواردات، السلع والخدمات	23.8	43.9	27.5-	27.4
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	15.1	2.5	31.3-	78.2
إجمالي الناتج المحلي من الهيدروكربونات	35.9	4.3	52.3-	194.7
إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني	1.8	1.0	12.8-	21.9
سعر الصرف (دولار أمريكي/دينار ليبي)	1.4	1.4	1.4	4.5
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	21.4	11.6	34.8-	19.7
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	7.0-	1.7	64.4-	11.9
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)	1.0	1.2	0.4	1.2

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.